بورصة دمشق تطلق المؤشر الإسلامي

سنسيريا أخبار الاقتصاد السوري[1]

وزير المالية لسينسيريا: ١٠ آلاف مليار ليرة قيمة الأصول المالية في سوق دمشق للأوراق المالية

في إطار السعي الدائم لسوق دمشق للأوراق المالية لتطوير أدوات وخدمات السوق، ورفع كفاءة وفعالية التداول، ومواكبة التطورات العالمية في أسواق المال، تم اليوم الخميس إطلاق خدمة المؤشر الإسلامي DIX.

وذلك لإضافة المزيد من المؤشرات المالية التي تهم المستثمر وتعكس رغباته بما يتوافق مع بيئة الاستثمار المحلية وتم استكمال كافة المتطلبات الفنية والتقنية بما يتوافق مع المعايير و الشروط اللازمة وصولاً إلى اعتماد المؤشر الإسلامي DIX مع نهاية عام ٢٠٢٣ ليكون واحداً من بين مجموعة المؤشرات الثلاث المعتمدة في السوق (DWX, DLX, DIX).

[1] سنسيريا أخبار الاقتصاد السوري، ٢١-١٢-٢٠٢٣، رابط الخبر

وفي هذا السياق تحدث وزير المالية الدكتور كنان ياغي بإن إطلاق المؤشر الإسلامي له هدفين، الأول قياس أداء المؤسسات المساهمة العامة الإسلامية من ناحية قيمة المؤشر كونه يعكس الأداء المالي للشركات من ناحية الموجودات والأرباح.

والهدف الثاني هو إيجاد مطرح استثماري لشريحة مهمة من المستثمرين الذين توجهاتهم الاستثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية

وبالتالي إطلاق هذا المؤشر وتحديد هذه الشركات المدرجة ضمن المؤشر يعني بأن هذه الشركات تستوفي كافة المعايير الدولية الإسلامية وبالتالي الاستثمار فيها حلال.

وأضاف ياغي: "اعتقد أن هذا المؤشر سيلقى دعماً كبيرا، وهو يضم أهم الشركات المدرجة في السوق وهي البنوك الإسلامية وهناك قادم جديد للسوق وهي شركات تأمين إسلامية وشركات صناعية.

متوقعاً بأن أداء المؤشر الإسلامي سيكون أفضل من المؤشر القيادي أو المؤشر العام للسوق.

ياغي أشار إلى هناك رؤوس أموال تبحث عن مطارح استثمارية جديدة، حيث أن لكل مستثمر معاييره الخاصة وإيجاد هذا المطرح الاستثماري سوف يجذب شريحة من الأموال الباحثة عن مطارح استثمارية تتوافق مع الشريحة الإسلامية.

ولفت وزير المالية إلى أن الاستثمار في الأسواق المالية يعد من أكثر البيئات الاستثمارية أماناً فالشركات المدرجة إن كانت مصارف أو شركات تأمين أو صناعية، تخضع لمعايير رقابية، إن كان من إدارة سوق دمشق للأوراق المالية أو من هيئة الأوراق و الأسواق المالية إضافة إلى رقابة الجهات المعنية.

وبالتالي الأداء المالي لهذه الشركات يخضع لرقابة مشددة ولا يمكن إظهار ما يخالف الحقيقية وبالتالي الاستثمار في هذه الشركات يعد من أكثر الاستثمارات أماناً، وكون أن القرار الاستثماري يبنى على معلومة، فإن كانت المعلومة دقيقة جداً سيكون القرار الاستثماري صحيح.

وفي جوابه على سؤال صحيفة سينسيريا حول تأثر بورصة دمشق بالمتغيرات الاقتصادية، بيّن وزير المالية الدكتور كنان ياغي بأن أسواق المال دائماً هي الاقتصادات الأكثر تأثراً بالحالة الاقتصادية، وتعتبر مؤشر لتحسن الاقتصاد، وغالباً المؤشرات المالية تسبق التغييرات الاقتصادية إن كانت سلباً أو إيجاباً.

وبالتالي أرى أن سوق دمشق للأوراق المالية لها فرصة كبيرة جداً على اعتبار أن المناخ الاقتصادي في بداية التعافي ونشهد أن الأسعار الموجودة حالياً هي أقل من القيمة الأسمية التي تم إدراجها في عام ٢٠١٠.

فهي فرصة استثمارية كبيرة جداً من خلال مساهمتها بالاقتصاد الوطني وهنا نتحدث عن ١٠ آلاف مليار ليرة سورية قيمة الأصول المدرجة في بورصة دمشق، وهي أصول كبيرة جداً.

لافتاً إلى أن السوق هي قناة تمويلية واستثمارية يمكن للشركات العاملة في الاقتصاد الوطني أن تحصل على تمويلها عن طريق سوق دمشق للأوراق المالية عن طريق أصحاب المدخرات أو الفوائد الاقتصادية ولا حاجة للمرور عن طريق الاقتراض من المصارف.

حيث أن التمويل المباشر عن طريق الملكية في ظل ظروف اقتصادية صعبة، هو أقل مصادر التمويل مخاطر على اعتبار أنه لا يلزم الشركات بتوزيعات دورية أو بسداد أقساط أو فوائد، وإنما يتم السداد على النتائج المالية للشركات سواء كانت إيجابية أو سلبية.